

أوراق بحثية

قضية السلاح المتفلّت وآثاره على المجتمع

في منطقة بعلبك - الهرمل

إعداد زينب زعيتر

قضية السلاح المتفلّت وآثاره على المجتمع

في منطقة بعلبك - الهرمل



أوراق بحثية: قضية السلاح المتفلّت وآثاره على المجتمع في منطقة بعلبك - الهرمل

إعداد: زينب زعيتر

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: كانون الثاني 2022

العدد: السادس والأربعون

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

تمهيد

تُعدّ ظاهرة السـلاح المتفلّت إحدى الظواهر الرئيسـة التي تؤخذ بالاعتبار عند دراسـة واقع الأمن الاجتماعي في بلد ما أو منطقة معيّنة. فكلّما انتشرت هذه الظاهرة وتفاقمت دلّت بذلك على مدى تردي هذا الواقع، نظرًا لما يشـكّله تفلّت السـلاح من خطر على حياة الفرد والجماعة أمنيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

غير أنه، ولئن كان عنصر "حيازة السلاح" يشكّل بحدّ ذاته ركنًا أساسيًا من أركان بناء "ظاهرة تفلت السـلاح"، إلا أنه ليس الركن الوحيد، فإلى جانبه لا بدّ من توفر الإرادة والنية لدى حائز السلاح لاستخدامه تفلُّتًا، فضلًا عن قيامه بأفعال مادية تتمظهر عبرها حالة الاستخدام المتفلت والعبثي لهذا السلاح.

وإذا كان بعضهم يصنّف (لغايات سياسية) كل سلاح خارج إطار الدولة على أنه سلاح متفلّت عابث بالأمن الاجتماعي، فإن ما ذكرناه أعلاه عن الأركان التي يجب توفرها لاعتبار سـلاح ما سـلاحًا متفلتًا يُفيد أنه إلى جانب هذا السـلاح الأخير هناك "السـلاح المنضـبط" الذي يخدم قضـية معينة. وبالتالي يجب التمييز بين هذين النوعين من السلاح عند دراسة ظاهرة التسلح، إذ أنّ لكلٍّ منهما واقعه وأثره الخاص.

يُعاني لبنان من أزمة السلاح المتفلت الذي يستخدم في الاشتباكات العشائرية والفردية والتي تندلع بشكل أساسي في منطقة بعلبك-الهرمل، التي عانت ولا تزال من الحرمان وإهمال الدولة على جميع المستويات الإنتاجية والإنمائية والاقتصادية وغيرها، ممّا أدى إلى تأزم الوضع الأمني والاجتماعي في المنطقة في ظل غياب الدولة شبه التام، والذي جعل أكثر مواطني المنطقة يلجؤون إلى اقتناء السـلاح لحماية أنفسـهم وأمنهم بدايةً، قبل أن تتحوّل وجهة استعماله فيصبح أهم آلة تمكّن بعض حامليه من القيام بعمليات سلب ونهب، وهو ما ساهم في تفكك المجتمع البعلبكي إلى حد بعيد.

فما هي تداعيات تفلت السـلاح؟ وما هو دور الدولة والأحزاب في الحد من هذه الآفة؟ إلامَ سـتؤول الأوضـاع السـياسـية والأمنية إذا بقي السـلاح المتفلت في المنطقة على حاله؟

سنتطرق إلى موضوع تفلت السلاح في لبنان عموما ومنطقة بعلبك-الهرمل خصوصًا، بهدف معرفة تأثير الأوضاع الاقتصادية والأمنية على حيازته، وإلقاء الضوء على النتائج الناجمة عنه والتي أثرّت على الواقع المجتمعي للمنطقة.

أولًا: السلاح المنضبط

هاجم العدو الصـــهيوني لبنان واحتلّ أجزاءً من أراضـــيه مرات عديدة. وأمام ضـــعف الســـلطة الذي يؤدي غالبًا إلى انعدام الأمن وإلى انعدام قوة الدفاع عن الوطن، وُلدت المقاومة من رحمِ الشـــعب، لتدافع عن الأرض، حيث لا ســـيادة لدولة يكون جزء من أرضها محتلّا.

ومن هذا المنطلق اكتسبت المقاومة شرعيتها في دفاعها عن سيادة الدولة ومقوماتها من جهة، ومصـــلحة وكرامة الشـــعب والمجتمع من جهة أخرى. فكان ســـلاحها الأكثر انضباطًا تجاه الداخل خاصة، بالرغم من التحديات والمخاطر التي واجهتها.

بعد التحرير في أيار عام 2000 اسـتمرت الهجمة على السـلاح التي كانت قد بدأت مبكرًا من قبل أقطاب داخليّين وجهات خارجية، بحجّة أن الأرض تحررّت، بالرغم من وجود جزء منها ما زال تحت قبضـــة الاحتلال (مزارع شـــبعا وتلال كفرشـــوبا)، إلا أن مفهوم المقاومة، الذي بدأ منذ نشـوئها حتى تحرير الجنوب، تحوّل بعد العام 2000 إلى مفهوم الردع، لردع الكيان الغاصـب والمسـاعدة على حماية حدود لبنان من أي تهديد. وهذا ما جسدته حرب تموز 2006، إذّ أكّدت أن سلاح المقاومة هو سلاح شرعي دافع عن لبنان وألحق الهزيمة بالعدو "الإسرائيلي" ومنع احتلال جديد لأراض لبنانية.

طالب بعض الأحزاب والقوى الســـياســـية بنزع الســـلاح وذلك اعتمادًا على القرارين الـدوليين 1559 و1701، على الرغم من معرفـة هـذه الأحزاب والقوى بنوايـا العـدو "الإســرائيلي" تجاه لبنان، وخروقه وتهديداته المســتمرّة، لكن هذه الفئة الداعمة لهذين القرارين، هي إمّا واهمة تجاه نوايا العدو، أو أنها حزمت أمرها على ترك الوطن لمن يريد احتلاله.

إذًا، إن سـلاح المقاومة في لبنان، بالإضـافة إلى شـرعيّته الوطنية، هو سـلاح ضـروري وهو منضـــبط، حرّر الأرض، وعزّز ســـيادة الوطن، ورفع مكانة لبنان وهيبته في ظل ضـعف الدولة وعدم تمكُن الجيش اللبناني من امتلاك الأسـلحة المتطورة التي تسـاعده على المواجهة والصـمود، وهو لم يُسـتخدم في الداخل إلاّ من أجل حماية المقاومة من محاولات الإضرار بها.

ثانيًا: لمحة تاريخية عن التسلّح والتسليح في لبنان[1]

عرفت بلاد الشام، ومنها ما سيسمى لبنان، تصنيع الأسلحة واستعمالها على نطاق واسع، منذ أمد بعيد. ففي الحفريات والآثار المنتشرة على امتداد رقعتها الجغرافية، عثر الآركيولوجيون على الكثير من بقايا الأسلحة الحربية البدائية.

وعلى غرار غيرها من بلدان العالم، فقد شهد قطاع التصنيع العسكري فيها حالات من المد والجزر، تبعًا للحضارة التي مرَّت عليها.

ففي زمن الكنعانيين، شاع في أرجائها تصنيع العديد من أنواع الأسلحة وكيفية استعمالها، وقد استمر الحال على ما هو عليه، حتى بعد خضوع الساحل الكنعاني للاحتلالين اليوناني والروماني. ولم يتغيَّر الأمر كثيرًا زمن الحكم الإسلامي.

ومع غزو الفرنجة، دخلت مرة أخرى أنواع جديدة من الأسلحة لم يعهدها اللبنانيون والشاميون عمومًا من ذي قبل، لا سيما مع انتشار الحاميات العسكرية الصليبية المدجَّجة بمختلف أنواع الأسلحة والأعتدة على طول الساحل الشامي، ابتداءٍ من بانياس وطرطوس مرورًا بطرابلس الشام وبيروت وصيدا وصور وعكا وصولًا إلى غزة.

ثم توالت الأحداث على المشرق العربي، فكان أن تولَّى العثمانيون مقاليد الحكم فيه، ابتداءً من العام 1516، لتدخل معهم الأسلحة النارية للمرة الأولى ميدان الصراع العسكري، ويتعرَّف معهم سكان جبل لبنان وغيره من المناطق، التي تندرج اليوم ضمن حدود الكيان اللبناني، على نوع جديد من الأسلحة، لم يعهدوه من قبل، نوع سيتغيَّر معه الكثير من المفاهيم العسكرية القديمة لتحل محلها مفاهيم أخرى، ستؤسّس بدورها لما يُعرف اليوم بعلم التخطيط العسكري.

عرف اللبنانيون العديد من أشكال النزاعات، إبَّان الحكم العثماني، لذا كان من البديهي برأينا، أن يختبروا الكثير من أنواع الأسلحة النارية المختلفة، بما في ذلك المدافع الثقيلة، وبنادق الحشو، أو ما يُعرف باللهجات الشامية المحكية بـ "بواريد الدك"، والديناميت المتفجِّر، والطبنجات (وهي نوع محدد من المسدسات).. الخ.

ومع خروج العثمانيين من بلاد الشام، ودخول جيوش الاحتلال الفرنسي والبريطاني عام 1918، راح الشاميون، وفي مقدمتهم اللبنانيون يختبرون أنواعًا جديدة من

[1] مقابلة مع المؤرخ الدكتور علي زعيتر، أجريت بتاريخ 28-10-2021.

الأســـلحة، لم يعهدوها من قبل، وكأنه قد كُتِب عليهم في كل مرة يســـتبدلون حاكمًا بحاكم جديد أن يختبروا معه أنواعًا جديدة من الأسلحة الفتّاكة، كانوا، كما في كل مرة، هم أول ضحاياها بطبيعة الحال.

خلال فترة الاحتلال الفرنسي (الانتداب)، أخذت آلة البطش الفرنسي تختبر أسلحتها في ســـاحات القرى والمدن، فكان أن ارتكب العديد من المجازر، فيما أوعزت لقطعاتها العســـكرية المزوَّدة بالدبابات وناقلات الجند والبنادق نصـــف الأوتوماتيكية والمدافع الحديثة بدك المنازل على رؤوس ساكنيها.

بالطبع، لســـنا في وارد التطرق للمجازر الفرنســـية في حق اللبنانيين، فموضـــوعنا الأساس هو تسليط الضوء على تاريخ التسليح و التسلُّح في لبنان، وبما أن لبنان اليوم لم يعد بلدًا مصنعًا للسلاح، كما كان في الأزمنة الكنعانية السحيقة، بقدر ما بات بلدًا مســـتهلكًا له، وبما أن اســـتجرار الســـلاح إليه، كان لغايات ومآرب خارجية خاصـــة، من جملتها الدفع إلى الاقتتال الداخلي، أو قمع أبناء شعبه، فمن البديهي جدًا أن نتطرَّق إلى الممارسات الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الفرنسي، عسى أن يسعفنا ذلك في الإضاءة على موضوعنا الأساس. لذا من الصائب برأينا أن نعود قليلًا إلى الوراء، لنُميط اللثام عن جانبٍ من التســـليح الفرنســـي المشـــبوه، فقد ســـبق لفرنســـا أن قامت بدور تخريبي مماثل، في زمن العثمانيين، حيث عمدت إلى نقل أطنان من الأســـلحة النارية، بواسطة بارجاتها الحربية، وأدخلتها عبر الشاطئ اللبناني، ومن ثم وزعتها على الموارنة في جبل لبنان، إبَّان ما يعرف بفتنة دمشـــق عام 1860، فيما خزَّنت الفائض منها في أقبية الأديرة المسيحية في جبل الشوف وجونية وجبيل.

ولعل من المفيد لو أعدنا على عجالة تذكيرَ القارئ الكريم، بأن أول قصـــف بالطائرات الحربية تعرض له المدنيون في بلاد الشام كان على يد الفرنسيين، حيث شهدت الأنحاء الشـــامية، بما فيها نواحي لبنان العديد من الغارات الجوية التي أودت بحياة المدنيين، ليدخل لبنان ومعه الأنحاء الشـــامية الباقية طورًا جديدًا من أطوار التاريخ العســـكري، باعتبارها المرة الأولى التي تختبر فيها النواحي إيَّاها هذا النوع من السلاح.

بعد انتهاء الانتداب الفرنســـي عام 1943، كان لا بد للبنانيين من دفع أثمان باهظة، فكان أن أُغرِقت السوق السوداء بشتَّى أنواع الأسلحة، منها ما بقي حتى وقت متأخر من تاريخ الصراعات الأهلية الدموية.

يُعد الفرنسيون الجهة الأكثر مساهمةً في تعزيز الواقع التسليحي في لبنان، سواء لجهة إسهامهم في تسليح بعض الطوائف على حساب الأخرى، أو لجهة المغانم التي اغتنمها منهم مناوئوهم إبَّان معاركهم معهم، في جنوب لبنان وفي منطقة بعلبك-الهرمل، والتي أفضت إلى وقوع الكثير من الأعتدة الثقيلة والخفيفة في أيدي أبناء تلك المناطق.

وبطبيعة الحال، ما كانت الأمور لتقف عند حد التسـليح الفرنسـي، فما جرى بعد العام 1975 (تـاريخ انـدلاع الحرب الأهليـة)، كـان كفيلًا بـدخول الكثير من الـدول وأجهزة المخابرات على خط تسـليح القوى الشـعبية والمنظمات السـياسـية اللبنانية، من أمثلة ذلك: التسلح الذي مارسته القوى اليمينية اللبنانية المدعومة من "إسرائيل"، وما قامت به المقاومة الفلسطينية.

وهكذا، أُغرِقت السوق اللبنانية بأنواع كثيرة من الأعتدة والأسلحة، بعضها شرقي من قبيل بندقية الكلاشـنكوف والدراغانوف (القناصـة)، ومسـدَّسَـي توغاريڤ ومغاروڤ، ورشاش ال BKC والدوشكا، وبعضها غربي من قبيل الـــ 16M، والبراونينغ، وال 3G، والڤال، وهي جميعها أسـلحة فردية ومتوسـطة، لا تزال رائجة ومتداولة في أيدي المدنيين اللبنانيين حتى يومنا هذا.

كانت الحرب الأهلية كفيلة بإدخال السـلاح المتوسـط والفردي إلى كل بيت لبناني، حتى بات يصـدق على اللبنانيين بمختلف مشـاربهم وطوائفهم وميولهم السـياسـية مسمّى "شعب الستة ملايين قطعة سلاح"، (بمعدل أكثر من قطعة لكل مواطن لبناني). أسـهمت الحرب الأهلية، كما هي عادة الحروب الأهلية، في تحويل اللبناني المهيَّأ أصـلًا لتلقُّف كل ما من شـأنه تعزيز ثقافة التسـلُّح والتسـليح في أوسـاطه من شـعب ينتظر الفرص لاقتناء السـلاح، أو على نحو أدق من شـعب يختلق الذرائع لكي يمارس هوايته في اقتناء السلاح واستخدامه إلى شعب مسلَّح ومتهيِّئ للانقضاض بعضه على بعض في أي لحظة.

وربَّ قائل: ما كلُّ من حمل السـلاح في لبنان، حمله لدواعٍ تخريبية بالضـرورة، فإلى جانب الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية الرسـمية، هناك العديد من الأحزاب والمنظمات والجهات التي حملت السـلاح لدواعٍ غير تخريبية، كما هو حال المقاومة الإسلامية والوطنية التي نجحت في إحراز النصر على العدو الصهيوني عام 2000.

ثم زادت الطين بلة الأحداث الأليمة التي عصفت بالشقيقة سوريا، بعد العام 2011، ما في دفع اللبنانيين إلى مزيد من الحرص على اقتناء السلاح، حتى بات ابتياع مسدس أو بندقية برأي الكثيرين من أرباب الأســـر اللبنانية أولى من تأمين لقمة العيش، ولعلَّ ما نشهده حاليًا من طفرة في سوق السلاح السوداء خير شاهد ودليل على كلامنا.

إن ما عرفته، ولا تزال تعرفه الساحة اللبنانية من خضَّات أمنية متعاقبة، أ سهمت هي الأخرى في تعزيز الواقع التسليحي اللبناني، بحيث بات المواطن اللبناني مقتنعًا أكثر من أي وقت مضى، بأن لبنان ما وُجِد إلا ليكون بؤرة صراع متجدِّد على الدوام، كلَّما أُخمدت نيران الحرب فيها، أُوقِدت من جديد، فلا تكاد تخمد حرب أهلية، حتى تندلع أخرى، قد لا تكون على غرار ســابقتها، ولكنها كافية إلى الحد الذي يغدو معه التمسُّــك بثقافة حمل السلاح واقتنائه وتخزينه أمرًا لا مفر منه.

ثالثًا: تجارة السلاح

في لبنان، تجري تجارة الأســـلحة في اتجاهين، إذ يصـــدّر التجار بعضـــها ويســـتوردون بعضها الآخر، وهم يلجأون إلى تجارة الأسلحة للكسب السريع، لذلك فهي تجارة تمارس في معظم المناطق اللبنانية.

وعلى عكس القطاعات التجارية التي تســـجّل ركودًا بســـبب الأوضـــاع الاقتصـــادية والسياسية، فإن سوق السلاح يشهد نشاطًا لافتًا، والجدير ذكره أن تجارة السلاح لم تتوقف في السنوات الماضية، وإن كانت تشهد ازدهارًا وركودًا وفقًا للتطورات السياسية والأمنية في البلاد.

ومع تأزم الوضع السياسي والأمني من جهة، وبلوغ الأزمة الاقتصادية ذروتها من جهة أخرى، اتجه المواطن اللبناني، نظرًا لما شـــهده من حروب، إلى ضـــمان أمنه الذاتي في ظل غياب الدولة لا في مناطق الأطراف فقط، بل وفي بيروت وضـــواحيها أيضًـــا، حيث تسود الصراعات المختلفة.

ونظرًا لاســـتفحال الأزمة الاقتصـــادية التي يغرق فيها لبنان وانســـداد كل الأبواب أمام المســـاعدات ومعاناة عدد كبير من اللبنانيين في تأمين الســـلع الأســـاســـية الضـــرورية، يعتقد بعضهم إن شراء السلاح يقتصر على الأغنياء فقط، إلا أن التجار يؤكدون العكس

"فالجميع يشتري السلاح، الفقير والغني، المتعلم وغير المتعلم، وكل واحد يشتري حسب قدرته، لكن الأكثرية من أجل حماية أنفسهم يشترون المسدس والكلاشنكوف"[2].

يختلف بيع الأسلحة باختلاف الزبون، فمثلًا، "إن العائلات التي تريد حماية نفسها مقابل عائلات أخرى، تشتري القناصات والقاذفات الصاروخية، والأسلحة المتوسطة والثقيلة، في حين يشتري الذين يريدون حماية أنفسهم، والهواة، الكلاشنكوف والمسدس"[3].

إن حركة البيع نشطة في جميع المناطق حتى الفقيرة منها، بتأثير العاملين الأمني والاقتصادي، "ما يضطر الأفراد إلى شراء الأسلحة، وغالبًا الكلاشنكوف كونه الأرخص إذ يتراوح سعره ما بين 400 و800$، أما المسدس فيبلغ سعره 700$ وما فوق وبطبيعة الحال فإن التسعير بالدولار يكون وفقًا لسعر السوق"[4].

وقد أشار أحد التجار في البقاع إلى "أن المشترين هم من جميع الطوائف اللبنانية (مسلمين ومسحيين) ومن كل المناطق، وأكثرها في حورتعلا، بريتال، دير الأحمر، النبي الشيت، الهرمل، وغيرها..

إلا أنها بأكثرها فردية، لكن أحيانًا بدعم من بعض الأحزاب اللبنانية"[5].

رابعًا: السلاح والقانون

ومما يسهل انتشار هذه الظاهرة عدم وجود سياسة ردعية لدى السلطات اللبنانية، ما يجعل من حمل السلاح أمرًا متسامحًا به إلى حدود كبيرة، وخصوصًا في القرى اللبنانية، رغم وجود قوانين للحّد منها، وسنتطرق إلى أبرز القوانين والعقوبات التي ترتبها.

1. **في حيازة الأسلحة والذخائر والأعتدة وحملها**

تنص المادة 24 من قانون الأسلحة والذخائر (**المرسوم الاشتراعي رقم 59/137**)على أنه يحظر على أي شخص نقل الأسلحة والذخائر أو حيازتها، المنصوص عليها في الفئة

[2] مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (س، ش)، بتاريخ 7-6-2021.
[3] مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (م، د)، بتاريخ 10-6-2021.
[4] مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (ح، ع)، بتاريخ 10-7-2021.
[5] مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (م، د)، بتاريخ 10-6-2021.

الرابعة[6] في الأراضي للبنانية ما لم يكن حائزا على رخصة من قيادة الجيش، أما أسلحة الصيد فيحق للقائمقام إعطاء الرخص المتعلقة بها.

ووفقًا للمادة 24 نفسها من القانون، فإن الرخصة بحيازة السلاح من الفئة الخامسة[7] ونقله هي شخصية وتعطى مرة واحدة ولا يبطل مفعولها إلا بالوفاة أو بفقدان صاحبها شروط الأهلية المنصوص عليها في هذا المرسوم الاشتراعي. أما الرخصة بحيازة ونقل السلاح والذخيرة من الفئة الرابعة فتعطى لسنة واحدة ويجوز تجديدها.

أما المادة 26 فتنص على أنه يرّخص لأفراد القوى العامة ومأموري الأحراج والنواطير والحراس وسائر الموظفين المماثلين باقتناء وحمل الأسلحة والذخائر الداخلة في الفئة الأولى[8] والفئة الرابعة ضمن حدود وظائفهم وبموجب تصريح خطي على بطاقات خاصة صادرة عن وزارة الداخلية يذكر فيه رقم السلاح المصرّح بحمله ونوعه، ويرخص لموظفي المحكمة العسكرية وسائر المدنيين العاملين في وزارة الدفاع باقتناء مثل هذه الأسلحة بموجب تصريح خاص من قائد الجيش.

وتنص المادة 29 على أنه لا تعطى إجازة لحمل السلاح والذخائر من أي فئة إلاّ للأشخاص البالغين من العمر ثماني عشرة سنة على الأقل، أما أسلحة الصيد فيرخص بها لمن أتمّ السادسة عشرة من عمره على مسؤولية وليّه ويشترط أن لا يكون الطالب:

2. قد أصيب بأحد الأمراض العقلية.

1. أن لا يكون محكومًا بحرمانه من الحقوق المدنية أو بجناية أو بجرم من الجرائم الشائنة.

2. أن لا يكون محكومًا بمنعه من حمل السلاح أو ممن ارتكبوا الجرائم الماسة بأمن الدولة.

[6] وفقًا للمادة الثانية من قانون الأسلحة والذخائر، فإن الفئة الرابعة هي التي تعتبر حربية إلا أنها تلحق بالأسلحة الحربية مثل: المسدسات ذات الأكرة أو المسدسات الأوتوماتيكية... والذخائر المعدّة لهذه المسدّسات، وقطعها المنفصلة... وجميع الأسلحة التي يمكن أن تستعمل فيها ذخائر الأسلحة الحربية.. ويدخل في ذلك بعض أنواع خرطوش الصيد والحِراب والسيوف....

[7] يدخل في الفئة الخامسة أنواع من الأسلحة والذخائر النارية المعدّة للصيد من جميع العيارات تبعًا لمواصفات محدّدة.

[8] يدخل في الفئة الأولى جميع الأسلحة والذخائر المعدة للاستعمال في الحرب البرية أو البحرية أو الجوية... وجميع الأجهزة والأعتدة المخصصة بالعمليات الحربية..

3. إذا كان أجنبيًا أن لا يكون استهدف لقرار بمنع الإقامة أو بالإخراج من البلاد.

4. أن لا يكون محكوما تكرارا من أجل مخالفة أحكام هذا المرسوم الاشتراعي.

وتنص المادة 30 على أنه على صاحب الرخصة أن يبرزها لدى كل طلب من مأموري السلطة العامة. وتنص المادة 31 على أن على كل شخص مرخص له بحمل السلاح يفقد أحد الشروط المطلوبة بموجب أحكام هذا المرسوم الاشتراعي تسحب منه الإجازة.

أما المادة 32 فتنص على أنه يحق لوزارة الدفاع الوطني، فيما خلا الأسلحة المعدة للصيد، أن تسحب الرخصة أو توقف مفعولها في كل وقت بناء على تقرير الدوائر المختصة أو لمقتضيات الأمن العام.

وفي حال سحب الإجازة أو إلغائها يصادر السلاح ولا يعاد الرسم السنوي.

3. العقوبات

وفق المادة 75 من المرسوم الاشتراعي الرقم 137 الصادر عام 1959 والمعدّل سنة 1966 "أنّ كل من يُقدم على إطلاق النار في الأماكن الآهلة أو في حشد من الناس، من سلاح مرّخص أو غير مرّخص به، يُعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين".

وفي حال تسبب إطلاق النار بحالة قتل، يعاقب الشخص بجريمة القتل غير العمدي، كما يعاقب حسب المادة 573 من قانون العقوبات، التي تنص على أنه "من هدّد آخر بالسلاح عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وتتراوح العقوبة بين شهرين وسنة إذا كان السلاح ناريًا واستعمله الفاعل".

أما المادة 76 من المرسوم الاشتراعي 59/137 فتنص على أن "كل من يشتري أو يبيع أو ينقل أو يقتني أو يصنع شيئًا من البارود أو المتفجرات أو لوازمها بدون رخصة يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر وبالغرامة حتى خمسمائة ليرة إلى ألف ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين. تصادر المواد والأدوات والبضائع ووسائل النقل المعدة لصناعتها والتجارة بها.

رغم كل هذه العقوبات تبقى مسألة السلاح المتفلت في لبنان ناتجة عن غياب الدولة شبه التامّ عن أكثر المناطق اللبنانية، وإلى الحماية الحزبية لبعض المناطق، ممّا أثّر سلبًا على المجتمع اللبناني، وباتت مناطق بأكملها يتحاشى ورودها المواطنون بسبب

التعديات المستمرّة من السرقة والترهيب والقتل، وخصوصًا في منطقة بعلبك-الهرمل. وقد أشار أحد تجار السلاح إلى أن "كثيرًا ما تحول الوساطة والتدخلات السياسية دون إلقاء القبض على مطلقي النار"[9]. وهذا ما يؤثر سلبًا على فعالية القوانين الهادفة إلى ردع المخالفين والعابثين بالأمن.

عمومًا، إن ازدياد ظاهرة القتل بسبب تفلت السلاح والرصاص الطائش وحوادث الشغب، يستدعي تحرّكًا من قبل دولة تُتهم أن أمنها بالتراضي. ويوم أعلنت الحكومة اللبنانية عن نيتها جعل بيروت مدينة منزوعة السلاح، سارعت جهات حزبية إلى وأد هذا الاقتراح مبررةً ذلك بوجود مراكز أمنية لها في عدد من أحياء العاصمة.

إن هذه العقوبات الخفيفة، والتي غالبًا ما تنص على الغرامة الزهيدة، نظرًا للتدخلات السياسية التي تعيق تنفيذ عقوبة الحبس، ونظرًا لغياب الدولة شبه التام، والحمايات الحزبية والسياسية كل هذا أفسح المجال لتفاقم ظاهرة تفلت السلاح في كل المناطق اللبنانية.

خامسًا: لمحة عن الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لمنطقة بعلبك-الهرمل

شُكلّت محافظة بعلبك-الهرمل بناء على القانون رقم 522 في 16 تموز 2003. وهي تضم القضاءين: قضاء بعلبك، وقضاء الهرمل، ويتبع لهما 63 مدينة وقرية ذات مجالس بلدية، و116 قرية دون مجالس بلدية.

1. الخصائص الجغرافية

تشكّل سلسلتا جبال لبنان الشرقية والغربية، أبرز المعالم الطبيعية لمحافظة بعلبك الهرمل، حيث يمرّ في السلسلة الشرقية خط الحدود الفاصل عن الجمهورية العربية السورية، وفي الغربية يمر خط حدود داخلي يفصلها عن محافظات عكار والشمال وجبل لبنان.

2. الخصائص الديمغرافية

نظرًا لغياب إحصاءات سكانية حديثة من قبل الإدارات المعنية، فإن التقديرات لعدد السكان كانت متفاوتة، فحسب بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن،

[9] مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة الهرمل، (ح، م)، بتاريخ 27-5-2021.

الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية لعام 1996، بلغ عدد السكان 386312 شخصًا، موزعين بين 284312 شخصًا في قضاء بعلبك و 78 ألف شخص في قضاء الهرمل[10].

أما توزع السكان حسب الجنسية، فإذا استثنينا النازحين السوريين منذ عام 2011، واللاجئين الفلسطينيين في مخيم الجليل، في قضاء بعلبك، فإن غالبية السكان من الجنسية اللبنانية، أي بنسبة 98.45٪ في قضاء بعلبك، ونسبة 99.7٪ في قضاء الهرمل. وتتوزع النسب الباقية بين جنسيات عربية، وآسيوية وإفريقية، وغالبيتهم من الإناث اللواتي يعملن في المنازل[11].

يتوزّع المقيمون، في قضاء بعلبك – الهرمل، بحسب الجنس بين (50.4٪) ذكور، و(49.6٪) إناث، في حين يتوزّع المقيمون حاليًا في محافظة البقاع، بحسب الجنس بين (50.9٪) ذكور و(49.1٪) إناث وتبلغ نسبة الذكور (96.4٪)، وهي أقل من المعدّل العام في لبنان (107.5)[12].

3. البنية الاقتصادية

يزاول سكان محافظة بعلبك الهرمل الأعمال الزراعية أساسًا، إضافةً إلى الصناعات البسيطة والوظيفة العامة وغير ذلك من النشاطات الخدماتية. إلا أن هذه النشاطات، لا تتيح للسكان مستوى معيشيًا مقبولًا على نحو عام، بل قاصرة عن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان، يضاف إلى ذلك انخفاض الطلب على العمالة في مختلف الميادين الإنتاجية. وسوف نحاول في هذه الدراسة أن نتطرق إلى القطاعات الإنتاجية الأساسية في المحافظة، وتطورها على الشكل الآتي:

- **الزراعة:**

يؤدي القطاع الزراعي دورًا هامشيًا في الاقتصاد الوطني اللبناني منذ الاستقلال، في الوقت الذي تلعب فيه الزراعة دورًا مهما في اقتصاد البلدان النامية، أكان ذلك على مستوى مساهمتها في الدخل الوطني، أم على مستوى العمالة، التي تستطيع استيعابها، والتي تخفف من حدة البطالة، أم بالنسبة للسكان الذين يعتمدون عليها في معيشتهم.

وكان لتوجه سكان الأرياف، نحو المدن اللبنانية، أثره الهام في انخفاض إنتاج المواد الغذائية، وانخفاض قيام العلاقات التجارية بين المدن والأرياف، التي أخذت بالاتجاه

---

10 - وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح المعطيات الإحصائية للسكان، مرجع سابق ص. 19.

11- وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح المعطيات الإحصائية للسكان، مرجع سابق، ص. 27.

12 - الأحوال المعيشيّة للأسر في لبنان 2015، ص29.

نحو الاستيراد من الخارج. وهكذا أخذ القطاع الزراعي في التراجع المستمر، سواء على مستوى المساحة المزروعة، أم على مستوى اليد العاملة.

ولما كان القطاع الزراعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، فتصبح تنمية هذا القطاع وتنشيطه مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر، في القطاعات الاقتصادية الأخرى وتنميتها، خصوصًا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، قد أعطى تعريفًا للتنمية، يتناول بشكل أساسي الاهتمام بالمناطق الريفية، إذ "أن تنمية المجتمع تتم من خلال الإجراءات الشاملة، التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة، وتركيز اهتمامها أساسًا على المناطق الريفية"[13]. كما شكل القضاء على الفقر والجوع، أحد الأهداف الإنمائية في الأرياف. بهذا المعنى، أصبحت الزراعة محددة إلى حدٍ بعيد لمستوى الفقر، وأصبح التساؤل مشروعًا حول الإجراءات والميكانيزمات، التي تؤدي إلى فك هذا الارتباط، بحيث تتحول الزراعة إلى حالة متقدمة في تحقيق التنمية، من خلال رفع مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن من خلال المردود، الذي تحققه الزراعة، تمويل توظيفات اقتصادية مختلفة، وتحقيق فوائض وإنتاجات، تستطيع من خلالها الدولة تمويل قطاعات اقتصادية أخرى وتطويرها، ما يحقق مدخلات لقسم كبير منها، وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي، وتضييق الهوة بين الأرياف والمدن.

كما تتأثر الزراعة بعوامل أخرى متعددة، كحجم السكان والقوى العاملة ومسار التنمية الشاملة في المجتمع، خصوصًا حينما تعاني المناطق الريفية والزراعية تحديدًا، من مختلف أنواع الإهمال والحرمان، وتدني إيرادات الإنتاج ما يعني أن العاملين في هذا القطاع، لا يستطيعون تأمين الحد الأدنى من المستوى المعيشي المقبول لأسرهم، الأمر الذي يدفع بهم إلى حافة الفقر والعوز، والتفتيش عن مصادر رزق في أعمال إضافية أخرى، إذ إن التعطل عن العمل في الأسر المتواضعة الدخل، والتي تعيش على أجور العاملين يحوّل الفرد فيها من "منتج مبادل ومُفضِل على محيطه بعائد تعبه، إلى فرد يحتاج إلى الإعالة ولو مؤقتا"[14]، وحجتنا في ذلك التصور النمطي لدى الغالبية الساحقة من اللبنانيين، أن المزارعين هم دائما فقراء، وأن أسر العاملين في هذا القطاع

---

[13]- الياس، أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية ولاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني، العدد 78، بيروت، 2011، ص. 76.

[14] - أحمد، بعلبكي، موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية، مقاربة اجتماعية –اقتصادية، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص. 121.

تبقى في حالة من الحاجة، لا سيما على مستوى الخدمات، والبنى التحتية، أكان ذلك على مستوى المؤسسات التعليمية، أم الصحية، أم الخدمات الأخرى، كالكهرباء والمياه وشبكة الطرقات وغيرها.

وبعيدًا عن التصور والتكهن، فإن واقع القطاع الزراعي، متدني القدرة على المساهمة في الناتج المحلي، إضافة إلى النسبة العالية من المزارعين، الذين يعملون بشكل غير نظامي (الزراعة الموسميّة أو الفصليّة)، إذ ورد في تقرير منظمة العمل الدولية عام 2010 "أن 44٪ من العمال اللبنانيين، يعملون بشكل غير نظامي، منهم 92.5٪ من العمال الزراعيين"[15]. إن هذا يفسر بشكل واضح عدم قدرة المزارعين على تأمين حاجاتهم الأساسية، من تعليم وخدمات صحية، أسوة بباقي العاملين في قطاعات أخرى، ما يدفعهم إلى التفتيش عن مصادر رزق أخرى، أو إلى مكابدة أو البطالة والفقر، أو النزوح والهجرة.

وإذا كانت هذه هي الحالة العامة للزراعة في لبنان، فإن حالة المزارعين في محافظة بعلبك- الهرمل لا تشذ عن هذه القاعدة، وربما تأخذ مدى أوسع في التخلف، نظرًا لارتباط معيشة غالبية السكان بالقطاع الزراعي من ناحية، وللإهمال المزمن للمنطقة من ناحية أخرى، وأن حالات "الترقيع" التي تقدم عليها الحكومات المتعاقبة لتطوير القطاع الزراعي، وزيادة إنتاجيته لا تعدو كونها محاولات "ذر الرماد في العيون"، طالما أنها لا تعتمد على سياسة زراعية واضحة وهادفة، تحدد الموارد الزراعية من قوى بشرية، ومساحات زراعية، وتأمين المستلزمات اللازمة لتحسين الإنتاج وتسويقه وحمايته. فكيف يتطور الإنتاج الزراعي في الوقت الذي تعطي فيه الحكومة إجازات استيراد لأصحاب المصانع الزراعية، كمصانع البطاطا والأجبان والألبان، مع إعطاء تراخيص لإنشاء التعاونيات الزراعية الوهمية؟ في الوقت الذي يعتبر فيه دور التعاونيات أساسيًا، من أجل تحسين حالة المزارعين وتأمين الدعم المادي واللوجستي، لتحسين الإنتاج كمًا ونوعًا. وإذا كانت البلديات تعتبر الإدارة المحلية الأساسية، والنواة الأولى في العمل، على تحقيق حالة من التنمية في القرى والبلدات التابعة لها، كيف نفسر وجود عدد من القرى في محافظة بعلبك الهرمل دون مجالس بلدية، ويعتمد معظم سكانها في معيشتهم على الإنتاج الزراعي، حيث تمتد الأراضي السهلية الصالحة

[15]- تقرير منظمة العمل الدولية، تاريخ 2011.

للزراعة، على مساحات واسعة، وتصل إلى ما يزيد على 32٪ من المساحة الإجمالية للمحافظة[16].

ولا بد من الملاحظة أنه مع بداية الحرب اللبنانيّة، في سبعينيّات القرن الماضي، وما تسببت به من فلتان أمني وفوضى في كل المناطق اللبنانيّة، أخذت الزراعة في محافظة بعلبك الهرمل منحى جديدًا حيث توسع المزارعون في زراعة حشيشة الكيف، ودخلت أيضًا ولأول مرة زراعة الخشخاش. وإبان سنوات الحرب اللبنانيّة، ازدادت المساحات المزروعة بالمخدرات وخاصةً الدشيشة، وبلغت أوجّها سنة 1978. وقد عمل المزارعون على اعتماد هذا النوع من الزراعة، لأنها لا تحتاج إلى عناية كبيرة، كما أنها غير مكلفة، وفي المقابل فهي تؤمن دخلًا معقولًا لهم.

4. البنية الاجتماعية

مع انتهاء إقطاع الحرافشة في "بلاد بعلبك"، توزعت الأراضي بين العائلات، حيث أصبحت كل أسرة بعلبكيّة تمتلك عادة، بيتًا يؤويها، وتعتاش من حقل تتوارثه، أو بستان، أو كرم، أو قطيع ماشية، أو عدد من الأبقار... وتتوزّع العائلات في بعض القرى، بحيث تشكّل كل عائلة حيًا متماسكًا حيث يحتمي أفرادها بوحدتهم وعصبيّتهم... وتكون الأحياء أحيانًا غير مفتوحة، طرقاتها مقفلة للدفاع عن نفسها، أيام الخلافات القبليّة، والحروب العامّة... ولكن هذا لم يحدّ من وقوع الخلافات بين العائلات، مما كان يؤدّي إلى عمليات الثأر المتبادل. لكن "مع نشوب الحرب الأهليّة عام 1975، أمّت مدينة بعلبك جماعات، نزحت إليها من مختلف قرى المنطقة للأسباب التالية:

- طلبًا للقمة العيش، حيث توفّر المدينة بعض الأعمال الحرّة، أو التجارات أو الخدمات...

- هربًا من ظلم ما، لغياب سلطة الدولة القادرة على حماية الضعيف.

- بعض مظاهر التطور: فبعض النازحين أمّوا بعلبك لينعموا بـــ "حضارة" المدينة، حيث فرص التعليم، الهاتف، المياه، الكهرباء، السينما ... قبل أن تعمّم بعض هذه الخدمات على القرى.

[16]- علي، الموسوي، الخطة المبسطة للتنمية المحلية، (د. ن) حزيران 2005، ص 21.

إلا أن الوضع تغيّر حاليًا، حيث نمت بلدات المحافظة بوتيرة سريعة وأصبحت قادرة على تأمين بعض فرص العمل بسبب التوسّع النسبي لقطاع التجارة والخدمات.

لقد عانت محافظة بعلبك – الهرمل، كما رأينا، من الحرمان ولا تزال حتى الآن تعاني من إهمال الدولة لقطاعاتها الإنتاجية، والتي تتمثل بالدرجة الأولى في الزراعة. فقد شهد القطاع الزراعي تراجعًا ملموسًا، خاصة بعد توقف زراعة المخدرات في العام 1990، وعدم تأمين الدولة الزراعات البديلة الحقيقية، مما أدى إلى حالة ركود اقتصـــادية ملموســة في المنطقة. إضـافة إلى ذلك، فإن عدم تنشـيط القطاع الصـناعي الحرفي، وضمور القطاع السياحي لأسباب عديدة، ومنها الفلتان الأمني، أدى إلى اعتماد شرائح من أبناء المنطقة في نشــاطهم الاقتصــادي على الوظيفة أو العمل في قطاع التجارة والخدمات. ورغم بروز الوجه الفتي للمحافظة، مقرونًا بتدنّي نســبة القوى العاملة فيها، تسببًا في ارتفاع نسبة الإعالة، إلى مزيد من تردّي الأوضاع الاقتصادية للسكان. إضافة إلى ذلك، فإن تأثير النزوح الســوري، بدا واضـــحًا في زيادة نســبة البطالة بين أبناء المنطقة في مختلف القطاعات، بسبب رخص اليد العاملة السورية قياسًا على اللبنانية.

أمام هذه المعاناة تفشّت ظاهرة السلاح المتفلّت في منطقة بعلبك-الهرمل، منها دفاعًا عن الممتلكات، ومنها بداعي السـطو والسـرقة، فما هي أبرز أسـباب تفلت السـلاح وما هي أوجه استعماله في هذه المنطقة.

سادسًا: أسباب تفلّت السلاح

في ظلّ أجواء أمنيّة وســياســية مضـــطربة منذ الحرب الأهليّة التي ما زالت تداعياتها مستمرّة إلى اليوم، ومع عدم وجود بيئة قانونية تضبط استعمال السلاح، وغياب الدولة ومؤسـسـاتها، يسـعى هذا السـلاح إلى فرض نفسـه كبديل عن الدولة وأجهزتها الأمنية والعسـكرية في العديد من المناطق، بالإضــافة إلى الأســباب الأخرى، ثم أن الأوضــاع الاقتصــادية والاجتماعية المزرية لبعض مناطق البقاع، وخصــوصًــا اليوم وما يشــهده لبنان من انهيار لليرة اللبنانية مقابل ارتفاع الدولار، وجائحة كورونا العاملين اللذين أثّرا على كل طبقات المجتمع، بالإضـافة إلى حجز المصـارف لأموال المودعين، كل هذه العوامل أثرت على شتى الجوانب الحياتية؟

1. السبب الاقتصادي

أثرت الأوضـــاع الاقتصـــادية على اقتناء الناس للســـلاح، فقد دفع الفقر والعوز المالي بعضهم إلى السرقة، لا سيّما وأن من يقدم على هذه الفعلة قد لا يملك وسيلة للعيش.

العامل الاقتصـــادي مهم، لكنّه لا يحدد وحده الســـلوك الاجتماعي، فالفقر يأتي مكللًا بالجهل والحرمان، وما ينجم عن ذلك من ممارســـات خاطئة في ظل غياب الاســـتقرار الاجتماعي. ومن هنا ازدادت ظاهرة السـرقة والسـلب مع تنامي البطالة والغلاء الفاحش في كل المناطق، إلا أن أبرزها كان في محافظتيّ بعلبك-الهرمل وجبل لبنان وخاصـــة الضاحية الجنوبية لبيروت.

ويبرّر تاجر الســلاح لمقتني الأســلحة، من جهة أخرى، بأنهم: "بســبب عمليات النشــل والسرقة أضطر أصحاب المحلات التجارية والتجّار لحمل السلاح، وقد زادت نسبة شراء الأسلحة من قِبلهم في بعلبك-الهرمل للدفاع عن مصالحهم"[17].

إذًا، ازدادت في المنطقة نسبة عمليات السرقة وجرائم القتل وأكثرها من أجل السرقة، واستخدام السلاح في خلافات فردية وجماعية، ما يسبب مخاوف متصاعدة من انتشار أوســع ومكثف لهذه الجرائم، في ظل أوضــاع متأزمة يعانيها اللبنانيون. وتعيش أغلب المناطق اللبنانية، بما فيها منطقة بعلبك-الهرمل، خوفًا كبيرًا في ظل ارتفاع عدد المتسولين، واقتحام المنازل بقوّة السلاح والنشل وسرقة السيارات، في بلدٍ يعاني أسوأ أزمة اقتصـــادية منذ انتهاء الحرب الأهلية، يدل ذلك على عدم اكتراث الجناة بالعواقب القانونية لجرائمهم.

2. السبب السياسي والأمني

لا شك في أن الجرائم بكل أنواعها تفاقمت بعد الفلتان الأمني الحاصل على الأراضي اللبنانية، وهو نتاج عدم الاســتقرار الســياســي، بالإضــافة إلى جائحة كورونا والحراك الشــعبي، وضــاعف الأمر الانفجار الذي حلّ بمرفأ بيروت. هذه العوامل اســتغلّها الجناة لتنفيذ أعمال إجرامية، ثم أتى ارتفاع ســعر الدولار أمام الليرة اللبنانية ليدفع باتجاه تنامي ظاهرة التهريب التي كانت موجودة منذ سنوات، إلا أنها وصلت إلى ذروتها اليوم بسبب الأوضاع السياسية والأمنية.

---

[17] مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (س، ش)، بتاريخ 7-6-2021.

أمام هذا الواقع الكارثي تتضاعف هموم اللبنانيين يوميًا وترتفع وتيرة الشعور بالقلق وعدم الاستقرار بسبب ضيق سُبل العيش في بلدهم.

3. الحروب

مرّت المناطق التي تكون لبنان بحروب عديدة، عبر العصور ساهمت في دفع اللبنانيين، وخصوصًا الجماعات سواءً المنظمة أم غير المنظمة، إلى شراء الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة واقتنائها، وآخر الحروب الحرب الأهلية (1975) التي ساهمت في جعل التسلّح ملجًا لكل لبناني. فكلّما كان الوضع الأمني يشهد توترًا، كان الحرص على اقتناء السلاح يزداد، خصوصًا مع ذروة الاقتتال الطائفي.

بالإضافة إلى الحروب المذكورة، فإن الحرب مع العدو "الإسرائيلي" جعلت المواطنين يشترون السلاح لحماية أنفسهم وممتلكاتهم. وعندما وصلت داعش إلى حدود البقاع كان من الطبيعي أن يُقبل البعلبكيون على شراء الأسلحة لصدّ أي هجوم على أراضيهم وممتلكاتهم. كما ساهمت الأحداث في المحيط الإقليمي والحروب القائمة والملتهبة حول لبنان بارتفاع وتيرة حمل السلاح وتجارته وتهريبه.

في بلد كلبنان يعبث الشرّ بأمنه وحياته، يلجأ مواطنوه إلى الأمن الذاتي، إلاّ أن حمل السلاح يحوّل الهدف من الحماية إلى مسارات أخرى لا تُحمد عقباها.

4. العادات والتقاليد (ثقافة حمل السلاح)

حمل السلاح يعدّ من القيم الأساسية والثقافة الرائجة في بعض الدول العربية ومنها: لبنان واليمن وسوريا والعراق وليبيا وغيرها، وقد تعززت في لبنان منذ سبعينات القرن الماضي عبر مقولة "السلاح زينة الرجال"، التي كان القصد منها مواجهة العدو الصهيوني، فأصبحت زينة المرء في مجتمعنا هي القوة التي تهدّد الآخر، والسلاح الذي بات منتشرًا في كل يد وبلدة وشارع وبيت، أدى إلى أن بات لا يمر يوم من دون أن يسمع اللبنانيون بجريمة قتل أو سرقة أو سطو أو تهديد وغيرها.

وهكذا تنتشر فوضى السلاح، إذ نسمع صوت الرصاص في شتّى أنواع المناسبات (أفراح، أتراح، ولادة، خطاب زعيم، ثأر، نجاح في شهادة علمية... الخ).

حمل السلاح واستخدامه أضحى من ضمن ثقافة الحياة لدى شريحة واسعة، يفتخر أفرادها بحمله من دون مبرّر، ففي مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة بعلبك، أكد أنه "في أنحاء كثيرة من المنطقة، ومنها: بريتال وحورتعلا وغيرها، يحملون السلاح

تفاخرًا وتسجيلًا للنقاط بين بعضهم بعضًا، وفي مناطقهم وهم لا تتعدى أعمارهم الـ 14 عامًا"[18].

تنظر بعض الجماعات، خصوصًا الجماعات القبلية والعشائرية، إلى مسألة حمل السلاح باعتباره تجسيدًا للقوة ومظهرًا من مظاهر الرجولة، فتدخل هذه الظاهرة ضمن منظومة قيمها العامة. فضلًا عن ذلك فإن مسألة حمل السلاح ترتبط بمدى التهديد الذي يمكن أن تتعرّض له الجماعات، فكلّما ازداد شعورها بكونها مهدّدة كلّما انتشرت ظاهرة حمل السـلاح بين أبنائها للدلالة على اسـتعدادهم للدفاع عن أنفسـهم وعن الجماعة التي ينتمون إليها ويعيشون وسطها.

ولا يعني هذا اقتصار حمل السلاح على من ذُكر أعلاه، إذ يتذرع حملته أحيننًا بشعارات تحثّ على حمل السـلاح، كما في الحديث الشـريف: "علموا أولادكم الرماية" أو قول الأمام موسى الصدر: "السلاح زينة الرجال". وهذه الأقوال وإن كانت الغاية منها الحثّ على تأهيل الأفراد للحرب والدفاع باعتبار أن السلاح هو العنصر الأساسي في ذلك، فإن كثيرًا من الأفراد يجردّون مثل هذه الدعوات من غايتها المقصـودة، ويرون أن حمل السلاح والتدرب على استخدامه هو غاية في حدّ ذاته. وضمن هذا المفهوم الذي يجعل من حمل السـلاح مادة التفاخر، تنبثق عن ظاهرة حمل السـلاح باعتباره ثقافة لجماعة ما، ظاهرة أخرى تتمثّل بفوضـى اسـتعمال السـلاح وتفلّته ليكون سـببًا في تردي حالة الأمن الاجتماعي، فتطمس معالم الظاهرة الأسـاسـية وتطفو مظاهر التفلّت ليصـبح السلاح عبئًا على المجتمع.

تُعد العادات والتقاليد في امتلاك الأسـلحة من الثقافات الأصـيلة والعريقة المهمة لدى بعض المجتمعات العربية، كما أشـرنا، ويعدّ لبنان أحد هذه المجتمعات. ولكن هذه الميزات تحولت إلى كارثة، لما خلّفته عادة إطلاق النار في المناسـبات الاجتماعية من أضـرار مادية، وخسـائر بشـرية، كونها عادة مكتسـبة ومتوارثة من القدماء في الوقت نفسه، ولم تتوان المجتمعات أبدًا عن التمسك بها.

---

[18] مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (س، ش)، بتاريخ 7-6-2021.

5. **العشائر والعائلات**

تمثل العشــائر جزءًا أســاســيًا مكونًا في منطقة بعلبك – الهرمل دون أن يشــكلوا فيها أغلبية، وهم موزعون على جرود الهرمل وغربي بعلبك، وينقسم جرد الهرمل العشائري إلى أربعة أقسام كبرى، هي: جرد آل جعفر، جرد آل نا صر الدين، جرد آل علّوه، جرد آل دندش.

ويشارك العشائر الأربعة سكن هذه الجرود عشائر أخرى، كآل عواد، وآل علام، وكذلك كآل الرشعيني، والهق، والحاج حسين ويزبك...

أما في منطقة بعلبك، فتفتقر العشـــائر إلى التواصـــل الجغرافي، فهم موجودون في مناطق متفرّقة: العين، نبحا، ريحا، الكنيسة، اليمونة وغيرها.

في بعلبك-الهرمل تتميز العشــائر باســتقلاليتها النســبية وعادة الاســتنفار العائلي عند حدوث اضــطرابات مع القرى أو العشــائر المجاورة أو عمليات ثأرية والتي لا تزال قائمة، ولا تستطيع الأحزاب السياسية ضبطها، لأن العقلية العشائرية هي المسيطرة.

أما العائلات فلا تتمتع بالاســتقلالية، لكنها تتمســك بالعادات نفســها فيما يخص الثأر، وهي طبعًا أضــعف من العشــائر لجهة العدد والتســلح، ولا تســكن غالبًا في المناطق الجبلية التي تحميها من سلطة الدولة.

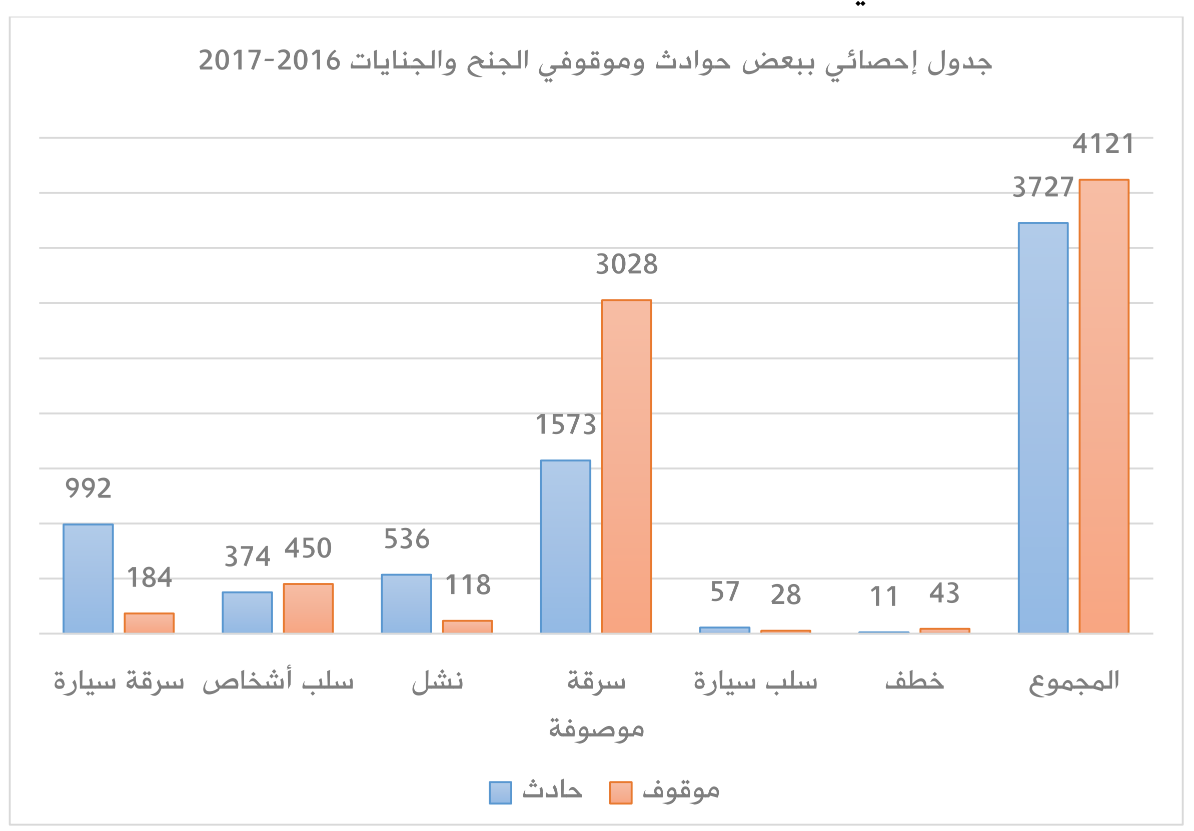
ممّا تقدم، نلاحظ أنه بالعودة إلى الجذور التاريخية، فإن أســـباب اقتناء الأســـلحة لدى العشـــائر وغير العشـــائر ودوافعه هي اجتماعية وثقافية وذلك لارتباط ذلك بأوضـــاع المجتمع ومشــاكله المتعلّقة بالأســرة والتنشــئة، والدفاع عن النفس والانتقام وبعقلية الثأر، وغيرها من مشاكل اجتماعية لا يمكن حصرها، ومقولة "رأسماله رصاصة" التي تربت على ســمعها الأجيال في بعض البيئات، تعكس ما يعيشــه الناس اليوم من إجرام وقتل وترهيب في كل لبنان.

سابعًا: نتائج تفلّت السلاح

1. **السرقة وعمليات السلب والنهب**

قبل الولوج إلى عمليّات الســرقة والنهب للأعوام الأخيرة التي تفاقمت بســـبب الوضـــع الاقتصــادي والصــحي خاصــة منذ عام 2019، لا بدّ، من أجل بيان تطور الظاهرة، من

التطرّق إلى عمليات السطو التي حصلت قبل هذه الأعوام، والإحصاءات بحسب المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.



يُظهر الرسم البياني، أن مجموع الموقوفين اللبنانيين بسبب أعمال السرقة والخطف والنشل في عامي 2016 و2017 بلغ 3727 حالة، وإن السرقة الموصوفة[19] حازت على أعلى عدد، حيث بلغت 1573 حالة، تليها سرقة السيارات 992 حالة، مقابل توقيف 184 شخصًا.

وحسب إحصاءات قوى الأمن الداخلي:

- ارتفعت نسبة جرائم السلب في عام 2020، بعيدا عن السيارات، بنسبة 41.3٪.
- ارتفعت نسبة سرقة السيارات أقلّ من غيرها من الجرائم إلى 10.9٪، ربما لأن شراء السيارات وقطع الغيار انخفض بشكل عام في الآونة الأخيرة بسبب الغلاء.
- ارتفع معدل السرقات الموصوفة بواسطة الكسر والخلع لمنازل ومحالّ وصيدليات، فبلغت 863 عملية، بمعدل وسطي 173 عملية شهريًا، مقابل 650 عملية خلال عام 2019 بأكمله.

[19] السرقة الموصوفة هي التي يرتكبها أكثر من شخص باستعمال السلاح، أو العنف والتهديد وانتحال وظيفة في السلطة وتكون بواسطة الخلع أو الكسر، أو السلب.

وبحســـب ما أظهر تقرير صـــادر عن الدولية للمعلومات، وبناءً على نشـــرات قوى الأمن الداخلي، فقد شـــهد لبنان ارتفاعًا كبيرًا في شـــهريّ كانون الثاني وشـــباط 2021، في جرائم السرقة، مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2020، بلغت نسبتها 144٪.

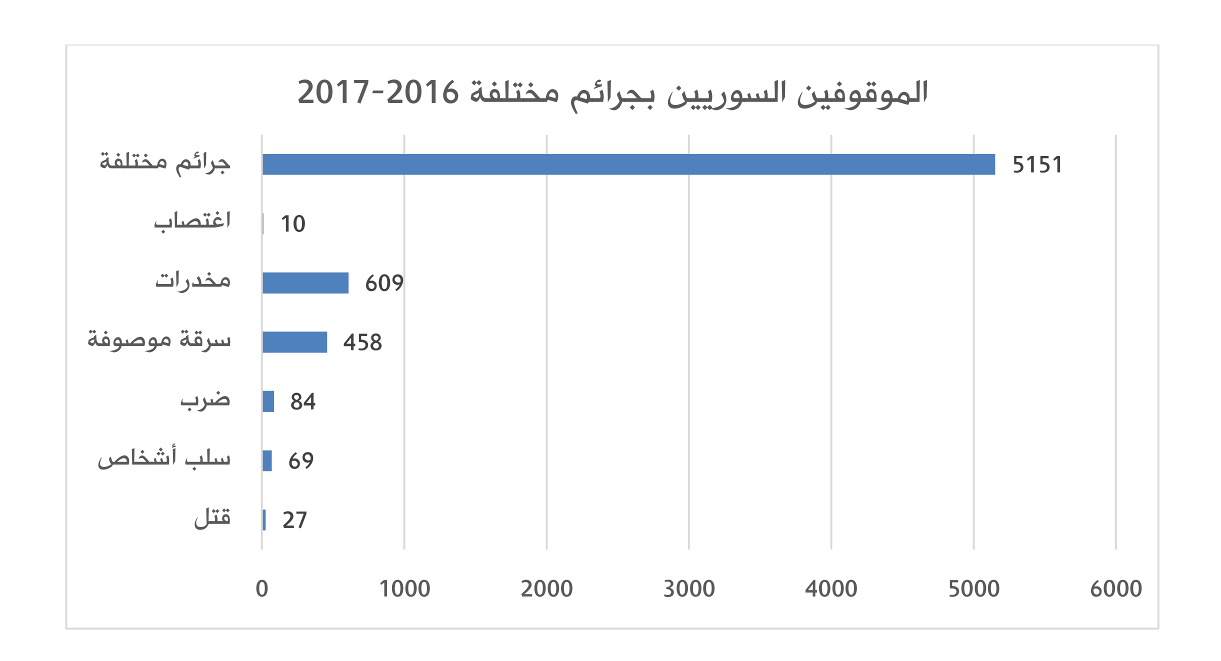
وتشـمل السـرقات السـيارات، أسـلاك التيارات الكهربائية التي تسـببت بالظلام في أكثر المناطق اللبنانية، دور العبادة والمسـاجد، شـبكات المياه الصـحية، التعدي على الأملاك العامة وسرقة محتوياتها، السطو على المصارف وسرقة الأموال، سرقة البنزين والمازوت وغيرها.

أن هذا الارتفاع هو النتيجة المتوقعة والطبيعية للأزمة الاقتصـادية التي تضـرب البلاد، إضـــافة إلى ارتفاع كبير في نســـبة العاطلين عن العمل مقابل ارتفاع موازٍ في كافة تكاليف الحياة. فبحسـب ما رصـدته الأمم المتحدة، فإن 70٪ من سـكان البلاد تحت خط الفقر، وقد أدت الأزمة الاقتصـادية إلى خسـارة العملة الوطنية "الليرة" قيمتها الشـرائية وانهيار سعر صرفها أمام الدولار بمقدار أربعة عشر ضعفًا.

أمام هذا الواقع المرير يُسـتخدم السـلاح لإرهاب الناس وسـلبهم في بعلبك-الهرمل كما في كل المناطق، ولم تقتصــر العمليات على الأفراد، بل بحســـب أحد فعاليات المنطقة "أن النســبة الأعلى من عمليات الســطو والســرقة ليســت فردية، وإنمّا تديرها شــبكات منظمة توسعت وازداد عدد عناصرها بسبب انتشار الفقر، وبالتالي أصبح استقطاب أو تجنيد الشباب في هذه الظروف أسهل بكثير، ونلاحظ أن أكثر العصابات هي من مختلف المناطق ومن جنسيات عدّة"[20].

وفي هذا السياق، نشير إلا أن للسوريين اللاجئين حصة من الموقوفين بسبب الجرائم والسـرقات. فبحسـب قوى الأمن الداخلي اللبناني بلغ عدد الموقوفين السـوريين بجرائم مختلفة عام 2017 (6408 أشخاص).

[20] مقابلة مع حسن شكر أحد فعليات منطقة النبي الشيت، أجريت بتاريخ 11-7-2021.



في هذا الواقع اللبناني، ليس مستغربًا ما وصلنا إليه، لأن معظم اللبنانيين خسروا وظائفهم أو جزءًا من رواتبهم منذ انطلاق ما سمّي "ثورة تشرين المطلبية"، وارتفاع سعر الدولار وانهيار الوضع الاقتصادي.

2. الانتحار

ازدادت في الآونة الأخيرة حالات الانتحار في لبنان، إلا أنه لا إحصاءات لعدد ضحايا الانتحار، إنها أزمة تهدّد المجتمع اللبناني، ذلك أن معدّل الانتحار في ارتفاع دائم، وهو لا يقتصر على منطقة محددة، فجميع المحافظات أخذت نصيبها من هذه الظاهرة بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. "إن الفرد الذي يلجأ إلى الانتحار كثيرًا ما يشعر أنه غير قادر على التكيف مع مشاكله، وأن مصيبته هي المصيبة الأعظم، وأبرز هذه المشاكل هي مادية، أو نتيجة صدمات عاطفية، أو خلافات أسرية، وغيرها[21]...

3. القتل

إن ظروف لبنان اليوم استثنائية ومأزومة، فعوامل الفقر والحرمان والبطالة والكبت وما يتعرّض له المواطن من إهانة وذلّ وعدم اعتراف بحقوقه تجعله يميل إلى ارتكاب الجرائم. وأن معدلات الجرائم التي صرحت عنها قوى الأمن الداخلي تعكس الواقع اللبناني المرير. فليس مستغربًا أن يكون لبنان قد شهد ارتفاعًا في إحصاءات الجرائم

[21] مقابلة مع المتخصصة في علم النفس زينب حدرج، أجريت بتاريخ 20-8-2021.

خلال عام 2020، في ظل ما شـهده من أزمات اقتصـادية ومعيشـية. فبحسـب الدولية للمعلومات فإن عدد القتلى خلال عام 2020 ارتفع بنسـبة 93٪ مقارنة بعام 2019، وسجلّت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي 193 جريمة قتل.

"أمّا في العام 2021، فبحسـب جريدة النهار، سـجّلت القوى الأمنيّة، 64 جريمة قتل، و2553 سـرقة، و435 سـيارة مسـروقة، 22 سـيارة مسـلوبة، 210 عمليات نشـل، 299 عملية سلب. إذا جمعنا أرقام الجرائم المختلفة نحصل على الرقم 3583"[22].

يُلاحظ أن معظم الذين يتم توقيفهم هم من أصـحاب السـوابق والمدمنين على المخدرات، وأن الوضـع الاقتصـادي وانتشـار البطالة دفعا إلى ارتفاع عدد السـرقات، في حين أن جرائم القتل تعود إلى أسـباب عديدة منها "الثأر ومشـاكل الشـرف، والأمور العاطفية والنفسية وغيرها".

أما في بعلبك-الهرمل فيُشـير أحد فعليات المنطقة، "إلى أنه بسـبب تفلّت السـلاح، ووضع المنطقة الصعب في ظل الظروف الراهنة، فإن جرائم القتل ارتفعت، وخصوصًا مع ما نشـهده من عمليات سـرقة وسـلب، ففي السـنوات الماضـية كانت السـرقات بقوة ترهيب السـلاح بدون قتل، أما اليوم فنشـهد عمليات قتل بسـبب السـرقات وخصـوصًـا سرقة السيارات، حيث لا رقيب ولا حسيب"[23].

إن مرتكب أي جريمة يكون معلّقًا بشبكة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمراض النفسـية وعوامل أخرى يسـتحيل فصـل بعضـها عن بعض، من هنا لا بدّ من ضـبط السلاح، ومعرفة مقتنيه، والأسباب التي تدفع المواطنين لاقتنائه. "حين تفاقم الضغوط النفسـية مثل التوتر والغضـب، يعتبر مرتكب الجريمة أنه بجريمته سـيحقق الاسـتقرار النفسي وتحسين وضعه، إنّ ارتفاع نسبة الجرائم مرتبط بعدة عوامل ولا تقتصر على العوامل الخارجية فقط، بل أيضا الضغوط والاضطرابات النفسية والعقلية"[24].

وهكذا فلا يمرّ يوم إلاّ وتتناقل وسـائل الإعلام ومواقع التواصـل الاجتماعي خبرًا عن جريمة سـرقة أو قتل أو نشـل أو احتيال، ما يدل كما ذكرنا على ارتفاع معدلات الجرائم بنسبة كبيرة.

[22] https://www.annahar.com/arabic/section/77-٪d9٪85٪d8٪ac٪

[23] مقابلة مع حسن شكر أحد فعليات منطقة النبي الشيت، أجريت بتاريخ 11-7-2021.

[24] مقابلة مع المتخصصة في علم النفس زينب حدرج، أجريت بتاريخ 20-8-2021.

4. الثأر

يؤدي انتشار السلاح المتفلّت في البقاع إلى كثرة وقوع اشتباكات مسلّحة بين الأفراد أو المجموعات وخصوصًا بين العشائر البقاعية، وهذه الاشتباكات تُنتج ضحايا، وتبدأ معها عمليات الأخذ بالثأر بين العائلات التي يُمكن أن يذهب ضحيتها الكثير من الناس الأبرياء، وكلما طاول الثأر أشخاصًا أرقى في السلم الاجتماعي، كلما كان مدعاة للفخر أكبر، من هنا يتحول الأمر إلى قتل الكوادر من أطباء ومهندسين وغيرهم في بعض الأحيان. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فإرهاب الناس بسبب هذه العمليات يحول دون خروجهم من بيوتهم حفاظًا على أمنهم من الرصاص والقذائف الصاروخية، وسط غياب أمني تام للدولة، الذي شجّع على المزيد من الفلتان وأخذ الثأر بأيدي ذوي الضحايا، وهو ما يعتبرونه حقًّا لهم.

5. إطلاق الرصاص ابتهاجًا أو حزنًا

من نتائج ظاهرة تفلت السلاح، إطلاق النار في مناسبات الفرح أو الحزن، ما يؤدي في معظم الأحيان إلى وقوع ضحايا نتيجة الرصاص العشوائي.

الرصاص ابتهاجا يشمل احتفالًا لزعيم، نجاح الطلاب في الامتحانات الرسمية، أعراسًا، الخروج من السجن، وغيرها...، أمّا الرصاص حزنًا فيشمل الموت، العزاء، الخ......

يحاول أحد فعاليات المنطقة شرح ما يحصل في تشييع الجنازات بوصفه المشهد كما هو: "يتمختر كالطاووس وسلاحه اللامع في يده ينتظر موكب تشييع الجنازة، وبوصولها يهرول ممسكًا بندقيته بطريقة اللامبالاة، ويبدأ إطلاق النار بصحبة رفاقه بطريقة عشوائية، وتبدأ مرحلة من التحدي ما بينه وبين الرفاق، بذكر إحدى عبارات التحدي التي تدور بينهم: "من بإمكانه إطلاق النار بمعدّل مشط كامل بيد واحدة"، فينبري أحد الشباب المشهود له بقوة الزند ويبدأ بإطلاق النار بيدٍ واحدة فترتخي يده ويبدأ مرور الرصاص فوق رؤوس المشيّعين، فيتسابقون للاختباء من الرمايات الفلكلورية وتصفر الوجوه، فتغادر جموع من الناس المأتم، وتكمل الجنازة مسيرتها إلى مثواها الأخير، وتُقام مراسم الدفن بالتعرض للخاطر تحت وطأة الرصاص"[25].

وكثيرا ما أدت ظاهرة إطلاق الرصاص في الأفراح والأتراح إلى وقوع ضحايا عن طريق الخطأ، وهي ليست مقتصرة على منطقة دون أخرى، بل تنتشر في كل المناطق اللبنانية.

---

[25] مقابلة مع أحد فعاليات منطقة البقاع، جمال زعيتر، أجريت بتاريخ 29-8-2021.

إلا أن منطقة بعلبك-الهرمل تشـــهد اختلافًا بين منطقة وأخرى، ففي بعض المناطق والبلدات المســـيحية، ومنها: رأس بعلبك، القاع، القدام، دير الأحمر، شـــليفا، عيناتا، سرعين التحتا...)، لا يستعمل السلاح في المناسبات، بل تعتمد المفرقعات النارية، سواء في الأفراح أو في الجنازات والأتراح"[26].

- **الآثار الاجتماعية والأمنية للظاهرة**

أ. الخوف والتوتر:

لا شكّ في أن تفلّت السلاح آفة سلبية في المجتمع البعلبكي، حيث يُضفي على الحياة فيه لخوف والتوتر حتى مع الأحداث الصـــغيرة ومنها أفضـــلية المرور، الكلام النابي، المشاكل مع الأولاد، وغيرها، وبالتالي ينشأ جيل مع مرور الوقت ينسى القيم الأصيلة الموجودة في المنطقة.

ب. علاقات متنافرة ومتباعدة:

كثيرا ما تؤدي عمليات الثأر والمشـــاكل بين العائلات إلى تباعد وتنافر بين الجهات المعنية لسنوات طويلة، حتى الطرقات تُصبح مقسّمة بين العائلات.

ج. انعدام الأمان:

حيث يكون الكثير من مناطق المنطقة كمدن الأشـــباح ليلًا، لأن الخوف يغلب على قاطني المنطقة ولا يمكنهم الخروج ليلًا، لما يحمله الليل من خوف من عمليات ســـطو وسرقة وقتل وخصوصًا عند مفارق البلدات الفرعية.

تاسعًا: الحلول

نتيجةً لما تقدّم، فإن بقاء الأمر على ما هو عليه من شأنه أن يُفاقم مشكلة تفلّت السلاح ونتائجه، وبالتالي لا بدّ من اللجوء إلى حلول عملية تضع حدًا لهذا التفلّت. ومن أهم هذه الحلول أو الإجراءات:

1. تعديل التشريعات التي تمنع تجارة السلاح أو حيازته بما يؤدي إلى تضييقها وتقييدها.

المحاسبة من خلال رفع قيمة الغرامة، وعدم استبدال السجن بها، وقيام السلطات الأمنية والقضائية بواجباتها في ملاحقة المرتكبين ومنع التجاوزات أو الوساطات. ورفع الغطاء السياسي عن المرتكبين والمخالفين.

2. الاهتمام من الدولة بالمنطقة اقتصاديًا وسياسيًا.

[26] مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (س، ش)، بتاريخ 7-6-2021.

3. سيطرة الدولة ورفع الغطاء السياسي عن المرتكبين والمخالفين.
4. الإنماء الشامل لجميع القطاعات وأبرزها الزراعية والإنتاجية والخدماتية.
5. توعية الناس على مخاطر حمل السلاح.
6. وضع خطة إنمائية، تقوم على مبدأ الإنتاج، بما يتناسب مع واقع المنطقة وحاجاتها.
7. تدخل الأحزاب لحل بعض النزاعات، ودراسة المشكلات التي تعاني منها المنطقة والعمل على حلها.
8. إعادة العمل بميثاق الشرف العشائري الذي كان قد أطلقه الإمام المغيب السيد موسى الصدر، والذي كان يهدف إلى ترسيخ أسس ثابتة في علاقات العشائر بعضهم مع بعض، ومع العائلات الأخرى تمنع عمليات القتل وردود الفعل الثأرية العشوائية التي تطال أقارب الجاني الأبرياء. كما تمنع العشيرة أو العائلة من التضامن مع ابنها الجاني والدفاع عنه. وذلك لا يكتمل دون وجود ضامن يتمتع بالهيبة والنفوذ.

الخاتمة

عبّر دوركايم في نظرية الأنومي[27] عن انهيار القواعد الاجتماعية التي تصـيب المجتمع، بحيث يصبح الناس غير مدركين لما يُتوقَّع من غيرهم، مما يؤدى بهم إلى فقدان الضوابط الكافية على سلوكياتهم، وقد يكون لهذا الانهيار الدور في إطلاق العنان في ارتكاب جرائم القتل. ويرى أن وضـع الفرد ومكانته الاجتماعية تدفعانه إلى القيام بسـلوكيات سـلبية مقابل إثبات وجوده للآخرين وفرض السـيطرة والهيبة، ويعد إطلاق العيار الناري أحد أهم هذه السـلوكات الخطرة التي يلجأ إليها الفرد. بالإضـافة إلى سـلوكيات أخرى يتخذها الفرد كوسيلة للتعبير عن مكبوتات شخصية، عبر إطلاق كم هائل من الرصاص في المناسبات الاجتماعية وعدم الوعي، وغيرها الكثير من السلوكات السلبية.

هذه النظرية يمكن إسـقاطها على المجتمع اللبناني عموما، والمجتمع البعلبكي خصـوصًـا، حيث تشـكّل ظاهرة حيازة السـلاح في كل تجلياتها خطرًا على الفرد والمجتمع وتركيبته وعلى العلاقات بين الناس والعائلات..

ممّا ذكرناه في الدراسة، نستنتج أن المسألة ليست مسألة أمن ذاتي فقط، بل أنه بسبب اقتناء السلاح ارتفعت ظاهرة العنف الأسري والمجتمعي، ومرّد ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسـياسـية، حيث خسـر آلاف اللبنانيين وظائفهم، إضـافة إلى جائحة كورونا، وانهيار الليرة اللبنانية أمام الدولار من جهة، والاضـطرابات والأمراض النفسـية من جهة أخرى. وإن ضـعف بعض نصـوص القانون وإسـاءة تطبيقه والمحسـوبيات سـاعدت على الاسـتهتار من قبل المواطن، لذلك لا بد من أن يطبق القانون على جميع الأفراد وفي كل المناطق للحدّ من هذه الظاهرة.

بناء على ذلك، إن هذه الآفة الاجتماعية التي تفتك بالمجتمع البعلبكي، يجب القضـاء عليها والتخلص النهائي من نتائجها، وإلاّ سـيكون المجتمع أمام كارثة كبيرة إذا اسـتمرّت على ما هي عليه.

إن نتائج الأوضـاع الاقتصـادية والسـياسـية الراهنة وخيمة، وبحسـب التحليلات فإن هذه النتائج سـتسـتمر لسـنوات، فهل سـتشـهد هذه الآفة صـعودا في الفترات المقبلة؟ وهل ستستمر في توليد النتائج الاجتماعية والثقافية، والنفسية الكارثية لأجيال المستقبل؟

[27] الأنومي: تعني اللامعيارية، اللاقانون، هي الحالة التي تقلّ فيها قدرة المجتمع على التوجيه الأخلاقي لأفراده، أي تضاؤل التزام الناس بالمعايير، فتفضي بالمجتمع إلى الفوضى.

البيبلوغرافيا

أولًا: المراجع والكتب العربية

1. بعلبكي، أحمد، موضـــوعات وقضـــايا خلافية في تنمية الموارد العربية، مقاربة اجتماعية – اقتصادية، دار الفارابي، بيروت، 2007.
2. الأحوال المعيشيّة للأسر في لبنان 2015.
3. تقرير منظمة العمل الدولية، تاريخ 2011.
4. الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصـــاء المركزي، الأوضـــاع المعيشـــية للأســـر عام 1997، بيروت، 1998.
5. الموسوي، علي، الخطة المبسطة للتنمية المحلية، (د. ن) حزيران 2005.
6. وزارة الشؤون الاجتماعية، الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي لقضية لبنان (قضاء بعلبك وقضاء الهرمل، مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، بيروت 2001.
7. أبو جودة، إلياس، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني، العدد 78، بيروت، 2011.

ثانيًا: المواقع الإلكترونية

www.annahar.com

ثالثًا: المقابلات

1. مقابلة مع المؤرخ الدكتور علي زعيتر، أجريت بتاريخ 28-10-2021.
2. مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (س، ش)، بتاريخ 7-6-2021.
3. مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (م، د)، بتاريخ 10-6-2021.
4. مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة البقاع الشمالي، (ح، ع)، بتاريخ 10-7-2021.

5. مقابلة مع أحد تجّار السلاح في منطقة الهرمل، (ح، م)، بتاريخ 27-5-2021.
6. مقابلة مع حسن شكر أحد فعليات منطقة النبي الشيت، أجريت بتاريخ 11-7-2021.
7. مقابلة مع المتخصصة في علم النفس زينب حدرج، أجريت بتاريخ 20-8-2021.
8. مقابلة مع أحد فعاليات منطقة البقاع جمال زعيتر، أجريت بتاريخ 29-8-2021.

أحدث الأعداد السابقة

العدد	العنوان	المؤلف	التاريخ
45	جائحة كورونا وتأثيراتها على القانون تشريعًا وتطبيقًا	د. محمد طي	أيلول 2021
44	الحرب النفطية 2020 ومستقبل العلاقات الأميركية السعودية	علي مراد	آب 2020
43	الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأميركية 2020، أمّة منقسمة ونظام مأزوم	حسام مطر	تموز 2020
42	حركة النهضة، تونس	آمنة رزق	كانون الثاني 2019
41	حروب ترامب التجارية وانعكاساتها الإقليمية والدولية	كامل وزنة	تشرين الأول 2018
40	داعش بعد العراق وسوريا، المآلات والخيارات	محمد محمود مرتضى	شباط 2018
39	واشنطن القرن الحادي والعشرين على خطى أواخر عهد روما القديمة؟ ترامب ليس صاعقة في سماء صافية	سعد محيو	شباط 2018
38	السياسة الخارجية للجماعة الإسلامية في باكستان...البنى والمرتكزات	هادي حسين	آب 2017
37	العلاقات الباكستانية - الصينية، استجابة للتحديات والفرص المشتركة	هادي حسين	حزيران 2017
36	مجتمع المقاومة في العهد التكنوتروني آليات التحصين ومباني التأسيس العولمي	عبد العالي عبدوني	كانون الأول 2016
35	أثر العولمة الاقتصادية على القيم، دراسة في تحولات مجتمع الاستهلاك واتجاهاته	عبد الحليم فضل الله	تشرين الأول 2016
34	العراق، العقدة الاستراتيجية المستعصية متاهات الداخل وحروب الخارج	ياسر عبد الحسين	تشرين الأول 2016
33	المملكة السعودية أجنحة الحكم وسلطة القرار، المخاطر والتحديات	علي مراد	تموز 2016
32	أكراد سوريا: البنية الاجتماعية والخيارات السياسية بعد 2011	نادين محفوظ – سحر سلامة	حزيران 2016
31	المؤشرات الإحصائية المجمّعة للبنان 2014-2010	المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق	آب 2015
30	العقود النفطية اللبنانية "فخ تزايد المديونية"	علي زعيتر	حزيران 2014
29	أميركا اليوم	العميد الياس فرحات	آب 2013
28	الاستراتيجية الأميركية الذكية لمواجهة حزب الله	حسام مطر	آذار 2013



المركـز الإستشـاري للدراسـات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسـة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحـاث والمعلومـات، وتهتم بالقضـايا الاقتصاديـة والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحـوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon